# دور التحليل المالي في تقييم المشاريع الاستثمارية

## - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة -

# The role of financial analysis in evaluating investment projects - a case study of the Algerian Popular Credit Agency, M'sila Agency

فتيحة خضار[*1]، آية بعلة[2]

[1] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،الجزائر، fatiha.khadar@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر، aya.baalla@univ-msila.dz

مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

تاريخ الاستلام: 2025/02/27 تاريخ القبول: 2025/06/27 تاريخ النشر: 2025/06/30

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور التحليل المالي في تقييم المشاريع الاستثمارية في القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة ومن أجل الإجابة على الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع وتحليل مختلف البيانات الخاصة بالبنك محل الدراسة،وتم التوصل إلى أن التحليل المالي بشكل دقيق يساعد أصحاب رؤوس الأموال الراغبين بعمل المشاريع من خلال تحديد نتيجة أدوات التحليل المالي المدروسة وتفسيرها والتعرف على المخاطر وتجنبها.

**كلمات مفتاحية:**التحليل المالي، المشاريع الاستثمارية، المخاطر، رؤوس الأموال.

**تصنيفاتJEL:** G20، P45، D41، G24.

**Abstract:** This study aims to demonstrate the role of financial analysis in evaluating investment projects in the Algerian Popular Credit Agency M'Sila In order to answer the problem, the descriptive analytical approach was used by presenting the most important theoretical concepts related to the subject and analyzing various data related to the bank under study. It was concluded that accurate financial analysis helps capital owners who want to undertake projects by identifying the results of the studied financial analysis tools, interpreting them, and identifying and avoiding risks.

**Keywords:** Financial analysis, investment projects, Algerian popular credit, risks, capital.

**Jel Classification Codes :** G11, P45, D41, G24.

*المؤلف المرسل

**1.مقدمة:**

يشكل التحليل المالي في الوقت الحالي إحدى الوسائل الهامة للتخطيط الاستراتيجي حيث يعتبر ذا أهمية كبرى في اتخاذ القرار الاستثماري مما أدى إلى ظهور علم يهتم بدراسة التحليل المالي يضع الأسس والمبادئ السليمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية تحت ظروف تتصف بالمخاطرة وعدم التأكد حيث أن القرار التمويلي لايمكن اتخاذه إلا بعد القيام بخطوات دقيقة لأنه يتم الاعتماد عليها لقياس جودة المشروع وأهميته، فهو يعد نوعا من المعرفة المستقبلية بالمشروع منذ تبنيه كفكرة وحتى تحقيق العائد المراد منه.

وتمثل المشاريع الاستثمارية الركيزة الرئيسية في تحقيق أهداف عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث أن التوسع في المشاريع الاستثمارية يؤدي بالضرورة إلى تراجع معدلات البطالة وبالتالي زيادة الناتج القومي .

وفي الجهة المقابلة على الرغم من انتشار المشاريع الاستثمارية ، إلا أن الدولة لم تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم أسبابه المخاطر المرتبطة بالاستثمار وكذا بتمويله من طرف البنوك، وبناءا عليه يسعى مسيري المشاريع الاستثمارية قبل الشروع فيها بالتحليل المالي للمشاريع الاستثمارية باستخدام الكثير القواعد والمبادئ.

ويتم توفير مختلف الظروف من طرف الدولة بهدف زيادة المشاريع وتوسيعها وهذا رغبة لتنمية اقتصاد البلد والتطور .ويعتبر موضوع تقييم المشاريع الاستثمارية من أهم الاهتمامات فقد أضحى من الأساسيات مهما كانت قيمة المشروع أو هدفه قبل اتخاذ أي مرحلة لأن اتخاذ أي مرحلة دون الإعداد المسبق لها ومعرفة نتائجها تشكل تهديدات كثيرة للمشروع هذه التهديدات تلزم المستثمر التحضير جيدا للتصدي لها ويتم ذلك من خلال الإحاطة الكاملة بالمشروع من جميع مجالاته وتقديره بالارتكاز على تقييمات صحيحة.

**1.1 إشكالية الدراسة:**

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **فيما يتمثل دور التحليل المالي في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية؟**

بناءا على الإشكالية المطروحة يتم صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف يساهم التحليل المالي في اتخاذ القرار الاستثماري بالوكالة محل الدراسة؟

- فيم تتمثل وسائل التحليل المالي المستعملة في عملية تقييم المشاريع الاستثمارية بالوكالة محل الدراسة ؟

**1.2 فرضيات الدراسة:**

- يسهم التحليل المالي في اتحاذ قرار قيام المشروع أو رفضه بالوكالة محل الدراسة.
- تعتبر مؤشرات التوازن المالي من بين أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها الوكالة محل الدراسة.

**2.2 أهداف الدراسة:**

- توضيح ضرورة القيام بالتحليل المالي من أجل الوصول إلى القرار الاستثماري الصائب؛
- إبراز أدوات التحليل المالي
- معرفة أهمية أدوات التحليل المالي في الدراسة ودورها في قبول أو رفض المشروع .

**3.2 منهج الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية السابقة والوصول إلى نتائج اختبار الفرضيات، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم والمعلومات المتعلقة بمجال الدراسة، وكذلك المنهج التحليلي بهدف الشرح والتفصيل في الدراسة وتفسير النتائج المتحصل عليها.

**2. ماهية التحليل المالي:**

يتم التحليل المالي من خلال دراسة مؤشرات التوازن وتحليل النسب وبالتالي العمل على تقييم واف حول فعالية وربحية المشروع.

**1.2 مفهوم التحليل المالي:**

التحليل المالي بصورة مبسطة هو "مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل". (الحيالي، 2015، صفحة 49)

**2.2 أهداف التحليل المالي:**

- تعد نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق ما يلي:
- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.

- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء. (داوود، 2016، صفحة 14)

**3.2 مؤشرات التوازن:**

كل مؤسسة تهدف على تحقيق التوازن المالي باستمرارية.

**1.3.2 رأس المال العامل:**

هو ذلك الفائض من الأموال الدائمة بعد تغطية الأصول غير الجارية،أي ذلك الفائض من السيولة المتبقية من تمويل الأصول غير الجارية باستخدام الأموال الدائمة والذي يمكن استخدامه لتمويل الأصول الجارية، ويتم حساب رأس المال العامل بالطريقة التالية: (شحاته، 2017، صفحة 133)

رأس المال العامل(الدائم) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.....(1)

**2.3.2احتياجات رأس المال العامل:**

أثناء الدورة الاستغلالية قد تكون الديون الممنوحة من الموردين أو التسبيقات المقدمة غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، فيجب التمويل من جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل. (لطرش، 2005، صفحة 25)

ا ر م ع = احتياجات التمويل – موارد التمويل...(2)

**3.3.2 الخزينة:**

تعرف الخزينة على أنها:مجموع الأموال السائلة التي توجد تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال،حيث يعتبر تسيير خزينة المؤسسة المحور الأساسي في تسيير السيولة فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد مختلف التزاماتها المستحقة في وقتها المحدد. (خنفر، 2018، صفحة 128)

و يمكننا حساب الخزينة كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل -احتياجات رأس المال العامل...(3)

**4.2 تحليل النسب:**

**1.4.2نسبة الوضعية (التوازن المالي):** تكتسي نسب التوازن المالي أهمية قصوى لأنها توضح الحالة التي تمر بها المؤسسة، من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة والهدف من حسابها هو البحث عن الوضعية المثلى لتمويل الاستخدامات.

**2.4.2نسب التمويل**: تظهر أهمية هذه النسب في إبراز أهمية وتطور رأس المال العامل، وهي:

**1.2.4.2نسبة تمويل الاستثمارات**: و يتم حساب هذه النسبة كالآتي:

$$\text{نسبة تمويل الاستثمارات} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{القيم الثابتة}} \times 100 \quad ...(4)$$

النسبة أكبر من الواحد، يدل على أن المؤسسة قد قامت بتمويل استثماراتها بواسطة الأموال الدائمة وأن رأس المال العامل موجب وإذا كانت هذه النسبة أصغر من الواحد، فهذا يدل على أن المؤسسة قد استخدمت جزءا من الديون قصيرة الأجل لتمويل استثماراتها وأن رأس المال العامل يساوي الصفر وهي في حالة التوازن المالي الأدنى.

**2.2.4.2نسبة التمويل الذاتي:** تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة، كما توضح الطريقة التي استخدمت فيها الأموال الخاصة. وكلما كانت هذه النسبة كبيرة قلت درجة ارتباط المؤسسة بالغير وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100 \quad ...(5)$$

**3.2.4.2نسبة الاستقلالية المالية (المديونية):** تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الدائمة}} \times 100 \quad ...(6)$$

**3.4.2نسب السيولة:** تسمح مختلف النسب للمحلل بتحليل التوازن المالي للمؤسسة في أجل قصير، وكذلك فترة الدفع للمؤسسة.

**1.3.4.2نسبة السيولة العامة:** يمكن حسابها كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100 \quad ...(7)$$

تكون هذه النسبة أكبر من الواحد ومستواها يختلف باختلاف طبيعة النشاط، ولا يمكن الاعتماد عليها كثيرا لأنها لا تقوم بإعطاء صورة دقيقة عن قدرة التسديد للمؤسسة، خاصة وأن هذه الأخيرة معروضة للتغيرات الموسمية. (حداد، 2013، صفحة 87)

**2.3.4.2نسبة السيولة الفورية:** يمكن حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{القيم المتاحة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100 \quad ...(8)$$

عادة ما تكون هذه النسب أقل من الواحد، فهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية عند وصول تاريخ الاستحقاق. (العماري، 2007، صفحة 106)

**3.3.4.2نسبة السيولة الناقصة (المختصرة):** يتم حساب هذه النسبة وفق القانون الآتي:

$$\text{نسبة السيولة الناقصة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} \times 100 \quad ...(9)$$

تكون هذه النسب أقل من الواحد فهي تعبر عن مدى قدرة الأصول القصيرة الأجل على الوفاء بالتزاماتها.

**4.4.2 نسب النشاط:** تأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة من خلال قياس دوران السلع الحقيقية أو العناصر المالية لأنها تعبر عن الاحتياجات والموارد الدورية، فهي تهتم بالتوازن المالي في المدى القصير وتصنف إلى:

**1.4.4.2 نسبة دوران المخزون:** هو عبارة عن قياس لمدة تصريف المخزونات بمختلف أنواعها وتدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير المخزونات وارتفاع هذه النسبة يمثل أمرا إيجابيا للمؤسسة.

**2.4.4.2 نسبة مدى تسديد قروض الزبائن:** توضح لنا نسبة القرض للمؤسسة تجاه الزبائن. وتشير هذه الأخيرة إلى متوسط مدة أيام (أشهر) الائتمان المفتوح للعملاء ويحسب معدل مدة تسديد قروض الزبائن كما يلي:

$$\text{معدل مدة تسديد قروض الزبائن} = \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{مبيعات السنة}} \times \text{ن} \quad ...(10)$$

**ن** = إما 12 شهرا أو 360 يوما.

**5.4.2 نسب المردودية:**

**1.5.4.2 نسبة مردودية النشاط:** نقارن رقم الأعمال الصافي أو النتيجة الموضوعة تحت تصرف المؤسسة للحصول على هذا المردود. (رضوان، 2018، صفحة 17)

وتحسب نسبة مردودية النشاط كما يلي:

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100 \quad \ldots(11)$$

**2.5.4.2 نسبة المردودية الاقتصادية:** تقيس المردودية الاقتصادية كفاءة استخدام الأصول الثابتة بالمؤسسة، وذلك بالمقارنة بين هذه الاستثمارات والنتائج المستخرجة أو المحققة وتحسب هذه النسبة وفق القانون التالي:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100 \quad \ldots(12)$$

**3.5.4.2 نسبة المردودية المالية:** نشير إلى مردودية المؤسسة بالنسبة لمالكها تقدر بدلالة الأموال المستثمرة وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100 \quad \ldots(13)$$

إذا كانت المدة مرتفعة، هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة لزبائنها في التدين والعكس صحيح. (عقل، 2000، صفحة 326)

**3. المشاريع الاستثمارية وأهميتها:**

يمكن القول أن المشروع الاستثماري هو تخطيط اقتصادي يقوم على دراسة جملة من البدائل أو الاختيارات المقترحة وفي الاخير قبول هذا البديل أو رفضه والمفاضلة بين هذه الاختيارات.

**1.3 تعريف المشاريع الاستثمارية:**

- يمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه "سلسلة من الأنشطة المتناسقة والمتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق أغراض عامة أو خاصة وذلك في حدود الموارد المتاحة (مالية، مادية، بشرية...). (Meye, 2007, p. 31)

**2.3 أهمية المشاريع الاستثمارية:**

يعتبر المشروع الاستثماري النواة الرئيسية بسبب اكتسابه حيزا واسعا في الأنشطة الاقتصادية وتبرز أهميته في: (Nathalie.Taverdet, 2006, p. 18)

- المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
- توفير فرص عمل للراغبين، والتقليل من حدة البطالة.
- المساهمة في الحد من العجز في ميزان المدفوعات والتضخم.

**4.تقييم المشاريع الاستثمارية:**

تمثل عملية التقييم الكيفية التي تستخدم بهدف التعرف على المنافع والفوائد التي يمكن أن تتحقق من المشروع المراد تنفيذه.

**1.4 أهداف عملية تقييم المشروعات:**

تشكل عملية تقييم المشروعات أهمية بارزة لارتكازها على مجموعة من المعايير التي يمكن من خلالها تقييم المشروع بشكل فعال و يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

هناك العديد من الأهداف المباشرة لعملية تقييم المشروعات وبصفة خاصة فإن لعملية تقييم المشروعات هدفين أساسيين هما:

- المساهمة في توفير كل ما يلزم من معلومات لاتخاذ قرارات صائبة وسليمة فيما يتعلق بالعمليات أو السياسات أو الاستراتيجيات المتعلقة بالمشاريع الحالية أو القادمة.
- العمل على تقديم أدلة إلى الجهات المعنية (للمانحين والشركاء وللفئات المستهدفة) تبين فاعلية أداء المشروع ومدى مطابقته للنتائج المخطط لها وللمتطلبات القانونية والمالية. (السيسي، 2003، صفحة 26)

**5. دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة:**

هو ثاني بنك يظهر على الساحة البنكية الجزائرية بعد الاستقلال وهذا الأخير هو بنك تجاري عمومي كلف بترقية عدة نشاطات متمثلة في تمويل عدد من القطاعات.

**1.5 تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المسيلة:**

يشغل القرض الشعبي الجزائري 24عاملا إطارا وهذا من أجل تحسين مستوى الإطارات داخل البنك.

**2.5 دراسة ملف منح قرض استثمار:**

في حالتنا قد قام شخص طبيعي ساكن بولاية المسيلة بتقديم ملف طلب قرض استثماري من أجل شراء عتاد البناء وآلات خاصة بالبناء ووسائل النقل.

**1.2.5 تقديم المؤسسة طالبة القرض:**

يمكن تقديم المؤسسة طالبة القرض كما يلي:

**1.1.2.5 تعريف المؤسسة:** هي شركة ذات شخص وحيد (EURL)تقوم بمختلف أشغال البناء أنشأت بـ 2014/11/1.

**2.1.2.5 نشاط المؤسسة:** يتمثل النشاط الرئيسي في البناء وآلات خاصة بالبناء ووسائل النقل.

**3.1.2.5 القرض المطلوب:** القرض المطلوب من طرف العميل هو قرض استثمار متمثل في عتاد البناء وآلات خاصة بالبناء ووسائل النقل بغرض توسيع أعماله ومدة استرداد قيمة القرض 05سنوات، من أجل تجسيد هذا المشروع. (CPA, 2023)

**4.1.2.5 الضمانات المقدمة:**

- رهن معدات وأدوات ومقتنيات لفائدة البنك لمنح القرض.
- تأمين شامل على جميع الأخطار.
- تحرير اتفاقية القرض.

**2.2.5 الدراسة الحالية للمشروع:**

وفيما يلي الميزانية المالية المختصرة للمشروع لسنتين كما هي موضحة في الجدول 01

**الجدول 01: "الميزانية المالية المختصرة للمشروع لسنتين"** **الوحدة: دج**

| البيان | السنة 01 | السنة 02 |
|---|---|---|
| الأصول المتداولة | 41.419.227 | 40.950.386 |
| الأصول المتداولة | 20.093.043 | 47.418.130 |
| -قيم الاستغلال<br>-قيم قابلة للتحقيق<br>-الخزينة | 22.000.000<br>15.101.822<br>2.791.221 | 28.802.961<br>7.460.695<br>1.154.474 |
| **مجموع الأصول** | 61.512.270 | 88.368.515 |
| الأموال الدائمة | 56.893.488 | 60.352.411 |
| الأموال الخاصة | 42.343.696 | 45.802.619 |

| | | |
|---|---|---|
| ديون طويلة الأجل | 14.549.792 | 14.549.792 |
| ديون قصيرة الأجل | 46.187.82 | 28.016.104 |
| **مجموع الخصوم** | 61.512.270 | 88.368.515 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

يتم تحليل الميزانية باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية كما هو مبين في الجدول 02.

**الجدول 02: "تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية"** **الوحدة: دج**

| البيان / السنة | السنة الأولى | السنة الثانية |
|---|---|---|
| **الأموال الدائمة** | 56.893.488 | 60.352.411 |
| **الأصول الثابتة** | 41.419.227 | 40.950.386 |
| **رأس المال العامل** | 15474261 | 19.402.025 |
| **الأصول المتداولة** | 20.093.043 | 47.418.130 |
| **متاحات** | 2.791.221 | 11.154.474 |
| **الأصول المتداولة خارج الميزانية** | 17.301.822 | 36.263.656 |
| **ديون قصيرة الأجل** | 4.618.782 | 28.016.104 |
| **تسبيقات بنكية** | - | - |
| **احتياجات رأس المال العامل** | 12.683.040 | 8.247.552 |
| **الخزينة** | 2.791.221 | 11.154.473 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

يتم حساب مؤشرات التوازن المالي كما هو موضح في الجدول 03 ثم القيام بعملية التحليل.

**الجدول رقم03: "مؤشرات التوازن المالي"**

| البيان / السنة | السنة الأولى | السنة الثانية |
|---|---|---|
| **رأس المال العامل** | 15.474.261 | 19.402.025 |
| **احتياجات رأس المال العامل** | 12.683.040 | 8.247.552 |
| **الخزينة** | 2.791.221 | 11.154.473 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

**1.2.2.5تحليل رأس المال العامل FR:** نلاحظ أن FR موجب ومتزايد في السنة الأولى 15.474.261 وتزايد في السنة الثانية بنسبة 25% مقارنة بالسنة الأولى.

**2.2.2.5تحليل احتياج رأس المال العامل BFR:** نلاحظ أن BFR موجبة خلال سنتين الدراسة، حيث يقدر هذا الاحتياج في السنة الأولى بـ 12.683.040 ثم انخفضت في السنة الثانية بنسبة 34% مقارنة بالسنة الماضية أي أن المؤسسة تعاني من عجز تمويلي في المدى القصير.

**3.2.2.5تحليل الخزينة TN:** بالنسبة للخزينة فهي موجبة وهذا يدل على أن المؤسسة لديها فائض في النقدية (خزينة مجمدة) وغير مستغلة والتي يمكن استثمارها وتحقيق عائد مرضي منها من خلال شراء أسهم وسندات جديدة أو تسديد القروض طويلة ومتوسطة الأجل.

يتم تحليل مجموعة من النسب التي تدخل ضمن النسب المالية. (CPA, 2023)

يتم حساب نسب السيولة كما هو موضح في الجدول رقم 04خلال سنتين.

**الجدول 04: "يمثل نسب السيولة لسنتين"** **الوحدة: %**

| نسب السيولة | العلاقة | السنة الأولى | السنة الثانية |
|---|---|---|---|
| **نسب السيولة العامة** | الأصول المتداولة /الديون القصيرة الأجل | 4.35 | 1.69 |
| **نسب السيولة الحالية** | المتاحات /الديون القصيرة الأجل | 0.60 | 0.39 |
| **نسب السيولة السريعة** | (الأصول المتداولة –المخزونات) /الديون القصيرة الأجل | 3.87 | 0.66 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

يتم تحليل نسب السيولة كما يلي:

**4.2.2.5 نسب السيولة العامة:** إذا اعتبرنا أن النسبة المرجعية هي 1.2فإن المؤسسة قد قامت بتغطية كل ديونها عن طريق الأصول المتداولة وهذا يدل أن المؤسسة تتميز بالسيولة الجيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال.

**5.2.2.5 تحليل نسب السيولة الحالية:** نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية تنخفض من 0.60 في السنة الأولى إلى 0.39 في السنة الثانية ففي السنة الأولى والثانية استطاعت المؤسسة التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تملك من نقدية ولكن في السنة الثانية بنسبة أقل من السنة الأولى.

**6.2.2.5 تحليل نسب السيولة السريعة:** نلاحظ في السنة الأولى أن الأصول المتداولة من دون قيم المخزونات تغطي جميع الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة 3.87 وهي كبيرة جدا وفي السنة الثانية معنى ذلك أن الأصول المتداولة من دون قيم المخزونات تغطي جميع الالتزامات قصيرة الأجل بنسبة 0.66وهي منخفضة مقارنة بالسنة السابقة.

يتم حساب نسب النشاط لسنتين كما هو موضح في الجدول 05ثم القيام بعملية التحليل.

**الجدول 05: "يمثل نسب النشاط لسنتين"** **الوحدة: %**

| نسب النشاط | العلاقة | السنة الأولى | السنة الثانية |
|---|---|---|---|
| **معدل دوران الأصول الثابتة** | رقم الأعمال / الأصول الثابتة | 0.041 | 0.56 |
| **معدل دوران الأصول المتداولة** | رقم الأعمال / الأصول المتداولة | 0.86 | 0.49 |
| **معدل دوران الأصول** | رقم الأعمال / مجموع الأصول | 0.28 | 0.49 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

يتم تحليل نسب النشاط كما يلي:

**7.2.2.5 معدل دوران الأصول الثابتة:** تدل هذه النسبة أن الأصول الثابتة أكبر مساهم في ربحية المؤسسة في السنة الثانية.

**8.2.2.5 معدل دوران الأصول المتداولة:** نلاحظ أن مساهمة الأصول المتداولة في ربحية المؤسسة تقل من سنة إلى سنة.

يتم حساب نسب المديونية لسنتين كما هو موضح في الجدول 06ثم القيام بعملية التحليل.

**الجدول 06: "يمثل نسب المديونية لسنتين"** **الوحدة: %**

| نسب المديونية | العلاقة | السنة الأولى | السنة الثانية |
|---|---|---|---|
| نسبة التمويل الدائم | الأموال الدائمة / الأصول الثابتة | 1.39 | 1.47 |
| نسبة استقلالية الأموال | الأموال الخاصة / مجموع الديون | 2.20 | 1.07 |
| نسبة الوفاء العامة | مجموع الديون / مجموع الأصول | 0.31 | 0.48 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

يتم تحليل نسب المديونية كما يلي:

**9.2.2.5 نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم في السنة الأولى والسنة الثانية أكبر من1 وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة في السنة الأولى والثانية.

**10.2.2.5 نسبة استقلالية الأموال:** نلاحظ أن نسبة استقلالية الأموال في السنة الأولى تقدر بـ 2.20 وفي السنة الثانية قدرت ب 1.07 وهذا يعني أن المؤسسة استطاعت تحقيق نسبة استقلالية وهذا يعني أنها غطت ديونها.

**11.2.2.5 نسبة الوفاء العامة:** حسب النسب الموجودة في الجدول نلاحظ أن أموال الدائنين مضمونة فدائما يحبذ أن تكون أقل من 0.5.

يتم حساب نسب المردودية لسنتين كما هو موضح في الجدول 07ثم القيام بعملية التحليل. (CPA, 2023)

**الجدول 07: "يمثل نسب المردودية لسنتين"** **الوحدة: %**

| نسب المردودية | العلاقة | السنة الأولى | السنة الثانية |
|---|---|---|---|
| **نسبة المردودية المالية** | النتيجة الصافية / الأموال الخاصة | 0.0293 | 0.075 |
| **نسبة المردودية الاقتصادية** | النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول | 0.020 | 0.060 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة.

يتم تحليل نسب المردودية كما يلي:

**12.2.2.5 نسبة المردودية المالية:** حققت المؤسسة مردودية كافية في السنة الأولى بـ 0.0293 ارتفعت في السنة الثانية إلى 0.075وهذا ما يؤكد تحسن في الوضعية المالية للمؤسسة وعلى الكفاءة والفعالية في استغلال الموارد المتاحة.

**13.2.2.5 نسبة المردودية الاقتصادية:** حققت المؤسسة معدل مرتفع خلال السنتين الأولى والثانية على التوالي ما يعكس ارتفاع عائد الأموال المستثمرة من قبل المؤسسة أو بتعبير آخر ارتفاع العائد على الموجودات.

**3.2.5 اتخاذ القرار:**إن التحليل المالي للميزانيات المالية للسنتين السابقتين وجدول حسابات النتائج لنفس السنتين قد سمح بالوقوف على العديد من المؤشرات التي ساعدت البنك على الحكم على نشاط المؤسسة ومردوديتها، فمن ناحية التوازن المالي تبين أن الأموال الدائمة للمؤسسة تغطي أصولها الثابتة مع وجود فائض من هذه الأموال لتغطية الأموال المتداولة ويتمثل هذا الفائض في أن رأس المال العامل موجب يعكس الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة كما أن الأموال الخاصة تغطي جزء كبير من الديون طويلة الأجل وهذا ما يؤكد الملاءة والاستقلالية المالية للمؤسسة.

**6. الخاتمة:**

انطلاقا من البحث الذي قمنا به، وبالاستناد على الجانب النظري احتوت الدراسة على مجموعة من المحاور من خلال التطرق إلى مفهوم التحليل المالي وأهدافه بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي وكذلك دراسة المشاريع الاستثمارية من خلال معرفة مفهومها وأنواعها وأهميتها وفي

محور آخر تم التطرق إلى عملية تقييم المشروعات من خلال دراسة مفهومها وأهدافها وطرق تقييم المشروع.

وفي المحور الأخير تم التطرق إلى الجزء التطبيقي والمتعلق بدراسة حالة القرض الشعبي الجزائري لولاية المسيلة.

**1.6 اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى صحيحة: والتي تنص على أن التحليل المالي هو الذي يفصل في قرار قيام المشروع أو رفضه وهذا ما تم تأكيده لأن التحليل المالي مجموعة من النشاطات والخطوات المتتابعة والمكونة من عدد من المعلومات التي تبين في التقرير النهائي بقرار تبني المشروع الاستثماري أو رفضه مهما كان نوع المشروع.

الفرضية الثانية صحيحة: حيث من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا أن من بين أدوات التحليل المالي مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

**2.6 نتائج الدراسة:**

- التحليل المالي هو أسلوب علمي لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة وهو مهم جدا لجميع المشروعات.
- سلامة التحليل المالي تساهم في اتخاذ القرار الاستثماري الصائب.
- عملية التقييم تتمثل في اختيار بديل من البدائل المطروحة بالاعتماد على معايير دقيقة ودراسات شاملة بغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة في حدود الإمكانات المحيطة .
- من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على القرض الشعبي الجزائري لولاية المسيلة تبين لنا أن المؤسسة تقوم بمجموعة من الإجراءات لمنح القروض حيث أن الإدارة تسعى جاهدة لتوسيع نشاطها من خلال التنويع في الثروة الممنوحة وذلك بالالتزام بالإجراءات الإدارية لضمان السير الحسن لعملية الإقراض.
- القرض الشعبي الجزائري لولاية المسيلة يتوسع في نشاطه من خلال المعلومات المقدمة من طرفه ومراقبة القروض ومعايير منحها وكذلك إجراءات التمويل.

### 3.6 الاقتراحات:

من أجل النهوض بالاقتصاد وبغية ترقية الاستثمار يلزم الأخذ بمجموعة من الاقتراحات نذكرها فيما يلي:

- العمل على تحفيز المشاريع الاستثمارية التي لها دور فعال واستراتيجي من خلال توفير كل الإمكانيات والظروف اللازمة للقيام بها .
- إنشاء مكاتب دراسات مختصة في القيام بعملية التحليل المالي لمختلف المشاريع.

## 7. قائمة المراجع:

**أولا:المراجع باللغة العربية**


- **المؤلفات:**

1. الطاهر لطرش. (2005). *تقنيات البنوك* (الإصدار 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. شحاته السيد شحاته. (2017). *التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية*. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي للنشر.
3. صلاح الدين السيسي. (2003). *دراسات الجدوى وتقييم المشاريع*. مصر: دار الفكر العربي.
4. فايز سليم حداد. (2013). *الإدارة المالية* (الإصدار 3). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع .
5. محمد علي العماري. (2007). *الإدارة المالية*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
6. محمد مفلح عقل. (2000). *مقدمة في الإدارة والتحليل المالي* (الإصدار 2). الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
7. مؤيد راضي خنفر. (2018). *تحليل القوائم المالية* (الإصدار 3). عمان: دار المسيرة للنشر.
8. نعيم نمر داوود. (2016). *التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية* (الإصدار 1). الأردن: دار اوائل للنشر.
9. وليد ناجي الحيالي. (2015). *التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات* (الإصدار 1). عمان: دار البداية ناشرون.

- **الأطروحات:**

1. باصور رضوان. (2018). دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات - حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير* . الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

- **وثائق إدارية:**

1. وثائق إدارية .المسيلة :بنك .CPA, bank, 2023

**ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية**

1. Meye, F. O. (2007). évaluation de la rentabilité des projets d'investissement. paris: édition L'Harmattan.
2. Nathalie.Taverdet. (2006). Guide du choix d'investissement. France: édition d'organisation.